

جيش العدو يحدث استراتيجيته: إيران وحلفاؤها أولا

علي حيدر

مقاربة الحسم في الحرب، ومقاربة الوقاية والتأثير.

ويرى رئيس أركان الجيش غادي ايزنكوت، أن الاختبار الأول للجيش يكمن في تنفيذ الاستراتيجية وإعداد الجيش للتحديات والعمل في سيناريوات مختلفة. وأوضح ايزنكوت في مقدمة الوثيقة الجديدة، التي وزعت نسخ منها داخل الجيش وأرسلت إلى أعضاء «المجلس الوزاري المصغر» (الكابنت)، بعد عرضها على وزير الأمن أفغدور ليرمان، أن «هدفنا هو الدفاع والانتصار».

وكان للتعاون بين إسرائيل ودول «الاعتدال» العربي في المنطقة والقوى العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مكانها في الاستراتيجية الجديدة، إذ أكدت الوثيقة أن أنشطة الجيش تهدف إلى المساهمة أيضاً في تعزيز مكانة إسرائيل على الساحة الدولية والإقليمية. وورد فيها: «بنظرة إلى السنوات المقبلة، نتمتع بإسرائيل بمكانة استراتيجية راسخة وميزان إيجابي على جميع أبعادها»، لافتة إلى أن الاتجاهات التي تساهم في هذا التعزيز هي: الدعم الأميركي لإسرائيل، تأجيل التهديد النووي من إيران، ضعف الدول العربية، تركيز دول المنطقة على مشكلاتها الداخلية، تلاشي إمكانية تشكيل تحالف عربي لمحاربة إسرائيل، التفوق العسكري البارز للأخيرة على أعدائها.

الوثيقة المحدثة أبرزت أيضاً دور إيران ومساهماتها في «تعاظم الأخطار المحدقة بإسرائيل» على مستويات غير نووية، مثل: إنشاء محور معاد، وإمكانية إنتاج تهديد تقليدي خطير عبر نشر قوات «شيعية» على الحدود الإسرائيلية السورية في الجولان، مشددة على

ليس مفاجئاً أن يبادر جيش العدو الإسرائيلي إلى تحديث استراتيجيته التي سبق أن نشرها عام 2015، فمنذ ذلك الحين حدثت تطورات متصلة ببيئة إسرائيل الإقليمية انطوت على تداعيات على الأمن القومي الإسرائيلي. وفي مقابل هذه المستجدات، كان من الطبيعي أن يعمد إلى تطوير استراتيجيته التي يحاول بها مواجهة التهديدات الكامنة فيها.

مع أنه إلى الآن، لم تنشر الوثيقة المحدثة، فإن ما رشح في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية يكشف أن الجيش يري في الساحة الفلسطينية «الأكثر قابلية للتدهور»، وفي الوقت نفسه تحتل هذه الساحة المرتبة الثانية في سلم التهديدات المحدقة بإسرائيل. والسبب أن المرتبة الأولى هي لمصلحة محور المقاومة (وفق العبارة التي وردت في صحيفة هآرتس «المحور الشيعي»)، الذي انضمت إليه سوريا بزخم أكبر في العامين الأخيرين. أما منظمات «الجهاد العالمي»، وعلى رأسها «داعش» و«القاعدة»، فاحتلت المرتبة الثالثة.

من بين التحديثات الواردة في النسخة الجديدة للاستراتيجية تم تقسيم المنطقة إلى «مجموعات مواجهة» (التهديدات الموجهة ضد إسرائيل) مقابل «مجموعات التعاون» (البلدان الصديقة أو البلدان التي يمكن الحفاظ على قدر من التنسيق معها)، كما تم التشديد على الأهمية المتزايدة لـ «المعركة بين الحروب» التي تخوضها إسرائيل ضد «تعاظم المنظمات الإرهابية»، وتحليل طريقة استخدام القوة العسكرية، في محاولة للجمع بين

أن «تهديد المحور الشيعي يزداد قوة».

بالعودة إلى الساحة الفلسطينية، التي اعتبرت الأكثر قابلية للانفجار، تحدثت الوثيقة عن الدور الكبير لحركة «حماس» في

أرسلت نسخة من الوثيقة غير المنشورة بعد إلى أعضاء «الكابنت» (أضرب)

قطاع غزة في إمكانية التصعيد في الضفة المحتلة، ورات أن على الجيش الإسرائيلي، في المقابل، أن يستعد أيضاً لسيناريو «متطرف من اندلاع مواجهة مباشرة في الضفة» مع قوات الأمن التابعة



للسلطة كما كانت الحال بالفعل خلال عملية «السور الواقعي» سنة 2002. وللمرة الأولى، تذكر الوثيقة تهديد «المهاجم المنفرد»، الذي يتضح من موجة هجمات السكن التي بدأت في تشرين الأول 2015، ورات أنه أخذ يكتسب تدريجياً وزناً أكبر من «الإرهاب المنظم في المناطق الفلسطينية».

ويبررون في الجيش الإسرائيلي تحديث الوثيقة الأصلية بـ«التغيرات الشديدة» في الساحة الإقليمية، فإلى جانب تعميق التدخل الإيراني في سوريا، يأتي أيضاً الوجود الروسي هناك، وبناء العائق ضد الأنفاق على طول حدود غزة، وصعود التهديد من «داعش» في سبنا. كذلك، لحظ الجيش تقدم العدو في عدد من المجالات، بما في ذلك النيران الدقيقة التي يمكن أن تسبب أضراراً جسيمة للبنية التحتية، وامتلاك أسلحة متطورة تهدف إلى عرقلة قدرة المناورة البرية للجيش، وتهديد السابير الذي يتطور من جانب «الكثير من اللاعبين»، ومحاولة إدارة حروب «وعي، وشرعية، وقضاء»، كما لفتت الاستراتيجية إلى أن «هناك منحى مستمراً ومتنامياً لنقل القتال إلى أراضينا».

من ناحية ثانية، يفضل الجيش مبادئ مفهوم الأمن القومي كما يأتي: استراتيجية أمنية دفاعية تهدف إلى ضمان الوجود، ردع العدو، الحد من التهديدات وتأجيل مواجهات عسكرية وفق الحاجة، مضيفاً أن «العقيدة العسكرية ستكون هجومية خلال الحرب، وستظهر التمسك بالمبادئ التي صاغها دافيد بن غوريون، أي نقل القتال إلى أراضي العدو وتقصير الحرب، من أجل العودة إلى الحياة الروتينية، في أقل وقت ممكن».

وسط «انشغال العالم»... البحرين تمعن في القمع

لجنة دولية مستقلة»، والجدير ذكره أن محكمة النقض، التي تُعد قراراتها غير قابلة للطعن، أيدت، في الـ 15 من الشهر الجاري، حكماً بالسجن لعامين على رجب بتهمة «نشره شائعات» على خلفية انتقادات وجهها إلى الحكومة.

كما يواجه رجب عقوبة بالسجن لـ 15 عاماً، في قضية أخرى تتصل بتغريدات هاجم فيها دور بلاده في العدوان على اليمن، ومن المقرر الفصل فيها في الـ 21 من شهر شباط/فبراير المقبل.

وليس نبيل رجب وحده على قائمة من يواجهون «خطراً داهماً»، بل إلى جانبه، وفقاً لما أورده النشطاء في المؤتمر الصحافي، 19 شخصاً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بحقهم، بعدما دشنت السلطات تنفيذ هذه العقوبة لأول مرة منذ عقدين، في شهر كانون الثاني/يناير عام 2017، عندما أدمت على إعدام 3 مدنيين بتهمة تورطهم في «قتل 3 رجال شرطة»، بينهم ضابط إماراتي. وقد أثار تلك الإعدامات حينها موجة غضب عارمة في مناطق مختلفة من البلاد، في مقدمها البلاد القديم وسار وعالي وأبوصيبع، التي شهدت صدامات بين الشرطة والمتظاهرين.

(الأخبار)

الإنسان، ميشيل فورست، في كلمة خلال المؤتمر، تضامنه مع الذين اعتقلوا في البحرين خلال الأيام القليلة الماضية، داعياً إلى «الإفراج الفوري عن جميع السجناء الذين ألقى القبض عليهم»، وخصوصاً

ينتظر 19 شخصاً تنفيذ حكم الإعدام بحقهم

رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان»، نبيل رجب، مبدياً تعاطفه كذلك مع المعتقلين الذين «ليست لديهم شهرة، والذين يواجهون الانتقام ويتعرضون للتعذيب»، وأعرب فورست عن قلقه إزاء ارتفاع «عدد حالات حظر السفر التي تمكنت من توثيقها».

من جهته، دعا رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ديميتريس كريستولوس، إلى الإفراج عن رجب، لافتاً إلى أن «المؤشرات المقلقة تضاعفت أخيراً... بشأن ظروف اعتقاله»، فيما حذر رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان»، ميتم السلطان، من أن رجب «يتعرض لخطر حقيقي، إذ إنه يحتاج إلى علاج طبي عاجل من قبل مؤسسة طبية موثوق بها»، مطالباً بـ«إخضاعه لفحوص طبية تجريبيها

المنصرم أحكامه بحق المدنيين. وشهد يوم الثلاثاء حملة اعتقالات واسعة، طالت 37 شخصاً من مناطق مختلفة في البحرين، بينهم 3 أطفال على الأقل. جاء ذلك بعد يوم واحد من إعلان وزير الداخلية البحريني، راشد بن عبدالله آل خليفة، القبض على (47 عنصراً إرهابياً كانوا ينوون تنفيذ عدد من الجرائم... (بحق) مسؤولين وشخصيات عامة ورجال أمن». هذه الاعتقالات رأت فيها منظمة «هيومن رايتس فيريست»، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، «انزلاقاً بشكل واضح إلى اتجاه جديد وخطير»، يعززه «مستوى ضعيف من حالة ردع كانت موجودة من قبل»، لكنها «تلاشت تقريباً» على حد تعبير برايان دولي، أحد أعضاء المنظمة، والذي حضّ الدول صاحبة التأثير على البحرين، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، على «تكثيف انتقاداتها» للمنامة.

وجاء كلام ممثل «هيومن رايتس فيريست» خلال مؤتمر انعقد أول من أمس في بيروت، بدعوة من «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان» و«مركز البحرين لحقوق الإنسان». وأعلن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق

منذ بدء السنة الجارية، والتي بلغت أوجها الثلاثاء الماضي مع اعتقال 37 شخصاً في يوم واحد، بالتوازي مع توجيه اتهامات «خطيرة» لأخرين تمهد لعرضهم على القضاء العسكري، الذي دشّن في شهر كانون الأول/ديسمبر

يبدو أن العام الجديد لن يحمل للبحرينيين أفضل مما أتى به العام الماضي، والذي شهد «تدهوراً كبيراً في وضع حقوق الإنسان بسبب تراجع الضغط الدولي» على المنامة بحسب منظمات حقوقية. توقع تعزّره حملات الاعتقال المتواصلة

يواجه رجب عقوبة السجن بسبب انتقاده دور بلاده في العدوان على اليمن

